برنامج تطوير
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثالث 2018م

أهم اللمحات: انخفاض العجز، اول بيان تمهيدي لميزانية المملكة العربية السعودية

البيان التمهيدي للميزانية العامة لعام 2019

أصدرت وزارة المالية أول بيان تمهيدي لميزانية المملكة للعام المالي 2019.

- تراجعت تقديرات العجز المالي للعام المالي 2018 إلى 148 مليار ريال سعودي من المتوقع السابق البالغ 194.66 مليار ريال سعودي.
- من المتوقع أن يبلغ العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 5.0 % لعام 2018 و 4.1% لعام 2019 على الترتيب.
- يقدم التقرير تقديرات لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الإيرادات المالية والمصروفات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهي على النحو الآتي:

المؤشر	2018ت (السابق)	2018 ت	2019 ت
الإيرادات (مليار ريال سعودي)	783	882	978
المصروفات (مليار ريال سعودي)	978	1,030	1,106
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	3.2%	13.9%	6.9%
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.7%	2.1%	2.3%
التضخم	غ. م.	2.8%	2.3%
الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	21%	20%	22%

*إيضاح: *ت – تقديري؛ غ.م." غير متاح"*

- تهدف الحكومة إلى خفض العجز للوصول إلى تحقيق التوازن المالي في عام 2023. وتركّز الحكومة على الإنفاق المتوازن، بما يشمل الإنفاق على الاحتياجات الأساسية وتطوير الإنفاق الرأسمالي على المدى المتوسط تحقيقاً لرؤية المملكة 2030.

لمحات الميزانية للربع الثالث من عام 2018

- انخفض عجز الميزانية إلى 7.29 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018 مقارنة بـ7.36 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من 2018.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 57.1% على أساس سنوي إلى 223.3 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018.
- شهد إجمالي المصروفات نمواً بنسبة 20.8% على أساس سنوي إلى 230.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018.

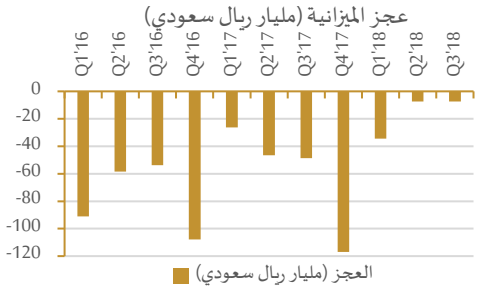

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2018

- حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 1.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2018، وهو أعلى معدل نمو يتحقق منذ الربع الرابع من عام 2016 (2.1%)، حيث استمر الاتجاه التصاعدي الذي شهده الربع الأول من عام 2018 (نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2%).
- جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالقطاع غير النفطي الذي شهد نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي ليصل إلى 356.9 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018، وارتفع القطاع النفطي بنسبة 1.3% على أساس سنوي ليصل إلى 279.0 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018.

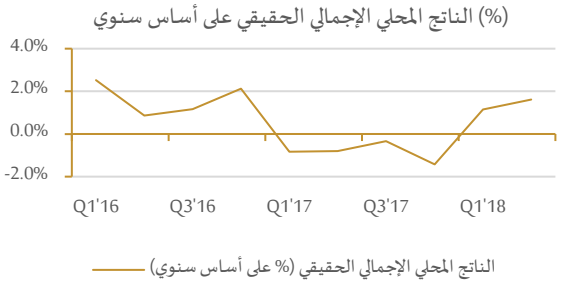

جي بي مورغان تعتزم ادراج السعودية في مؤشر السندات للأسواق الناشئة عام 2019

- أعلنت جي بي مورغان انها تعتزم إدراج سندات الحكومة السعودية في مؤشر جي بي مورغان للأسواق الناشئة في عام 2019. وستشكّل إصدارات المملكة 3.1% من وزن المؤشر.

المملكة العربية السعودية تتقدم بتقرير التنافسية العالمية للعام 2018 لتحتل المرتبة 39

- تقدمت المملكة العربية السعودية في تقرير التنافسية العالمية للعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث التنافسية العالمية للمرتبة 39 من أصل 140 دولة في عام 2018 مقارنةً بالمرتبة 41 من أصل 135 دولة في عام 2017.

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

(%) نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2018

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 1.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2018، وهو أعلى معدل نمو يتحقق منذ الربع الرابع من عام 2016 (2.1%)، حيث استمر الاتجاه التصاعدي الذي شهده الربع الأول من عام 2018 (نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2%).

وجاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالقطاع غير النفطي الذي شهد نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2018. وارتفع القطاع الحكومي بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2018.

وفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2019 الصادر من وزارة المالية، فإنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من 2.1% في عام 2018 إلى 2.3% في عام 2019.

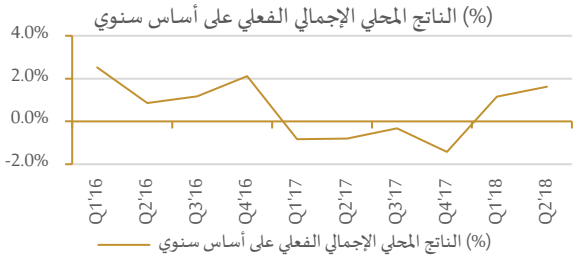

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الخاص بالمملكة العربية السعودية من 55.1 في شهر أغسطس عام 2018 إلى 53.4 في شهر سبتمبر عام 2018 متأثراً بانخفاض النمو في الطلبات الجديدة والإنتاج فضلاً عن انخفاض معدل طلبات التصدير الجديدة خلال الشهر الماضي. غير أن المؤشر لايزال يشهد اتجاهاً توسعياً.

وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط؛ وفي المقابل، تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات في الربع الثالث من عام 2018 مقارنةً بالربعين السابقين على أساس ربع سنوي.

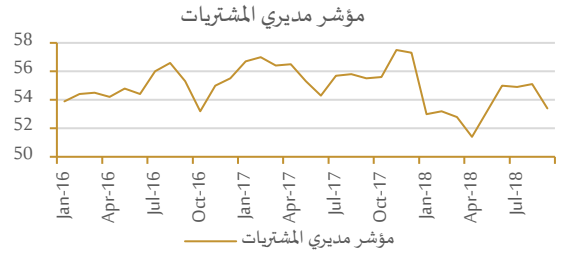

عمليات نقاط البيع

ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 0.6% على أساس شهري في سبتمبر 2018 (أحدث إصدار للبيانات). بينما ارتفعت عمليات نقاط البيع على أساس سنوي بنسبة 27.7% من 15.1 مليار ريال في سبتمبر 2017 الى 19.3 مليار ريال في سبتمبر 2018.

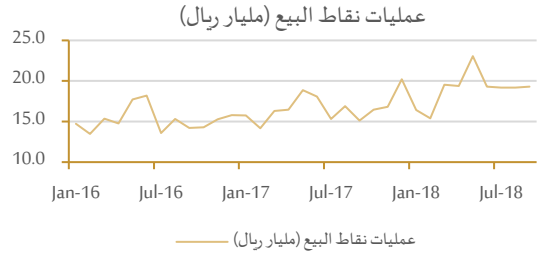

التضخم

ارتفع التضخم إلى 2.1% على أساس سنوي في شهر سبتمبر عام 2018 (أحدث إصدار للبيانات) مدفوعاً بزيادة 11.1% في تكاليف النقل وزيادة 6.8% في أسعار المواد الغذائية والمشروبات. وذكرت وزارة المالية في البيان التمهيدي لميزانية عام 2019، أنه من المتوقع أن تصل نسبة التضخم إلى 2.8% و2.3% في عامي 2018 و2019 على الترتيب.

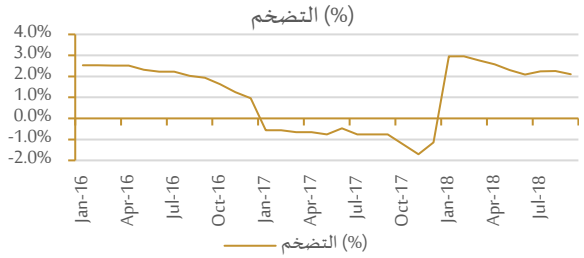

(%) نمو القروض

شهد إجمالي القروض المصرفية نمواً بنسبة 1.5% على أساس سنوي في شهر سبتمبر عام 2018، وهو أعلى معدل نمو يتحقق خلال الأشهر التسعة عشر الأخيرة. فيما ارتفع معدل قروض القطاع الخاص بنسبة 1.4% على أساس سنوي في شهر سبتمبر مع نمو الطلب الذي تحقق بفضل النمو السنوي الإيجابي المستمر من شهر أبريل 2018. وارتفعت قروض القطاع العام بنسبة 4.0% على أساس سنوي في شهر سبتمبر.

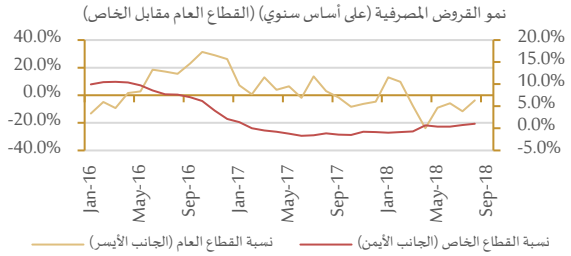

نمو المعروض النقدي (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع نمو المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 2.4% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2018. وقابلت الزيادة البالغة 4.6% على أساس سنوي المحققة في المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 9.4% في الودائع الزمنية الادخارية على أساس سنوي.

وارتفعت الودائع المصرفية بنسبة 2.1% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2018.

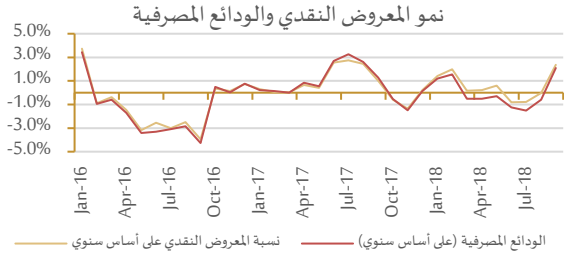

أسعار الفائدة

ارتفع معدل إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.75% و 2.25% على الترتيب في سبتمبر 2018 بعد ارتفاعه 25 نقطة أساس في يونيو 2018. ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر 2018.

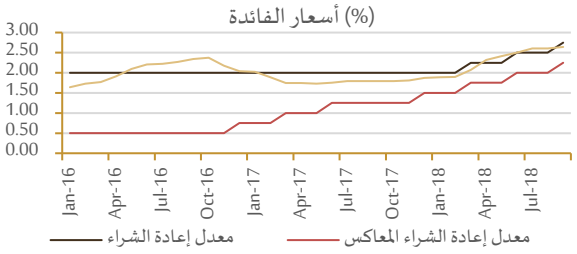

عجز الميزانية في الربع الثالث من عام 2018 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

انخفض عجز الميزانية من 7.36 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018 إلى 7.29 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018.

وارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 57.1% على أساس سنوي إلى 223.3 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018 مدفوعاً بزيادة نسبتها 63.2% على أساس سنوي في الإيرادات المحققة من القطاع النفطي.

وارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 20.8% على أساس سنوي إلى 230.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018.

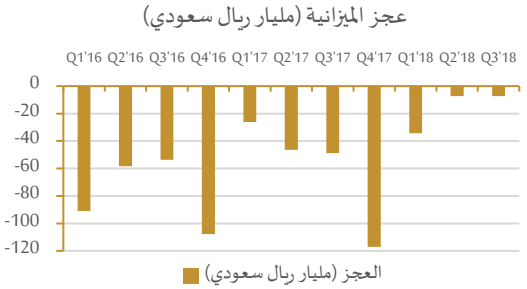

مراجعة السوق المالية

مؤشر السوق الرئيسية تداول والقيمة السوقية للأسهم

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية تداول المرتبة الثانية من حيث الأداء الأفضل بين مؤشرات أسهم أسواق مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 (حتى شهر سبتمبر)، حيث حقق ارتفاعاً بنسبة 10.7% من شهر يناير حتى شهر سبتمبر 2018. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بشكل ملحوظ في العامين الماضيين بنسبة 43.4%

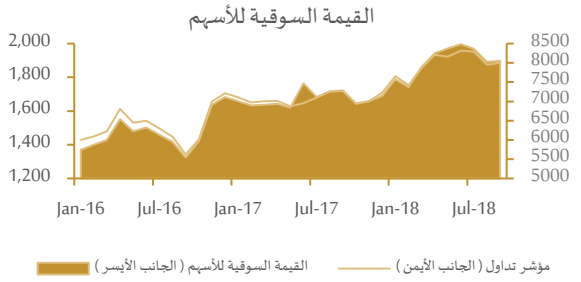

(%) ملكية المستثمرين الأجانب

استمرت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية في الارتفاع في الربع الثالث من عام 2018 من 4.99% في يونيو 2018 إلى 5.04% في سبتمبر 2018. ويعكس هذا الارتفاع جاذبية السوق المالية السعودية، بما يؤكد ثقة المستثمرين في اقتصاد المملكة.

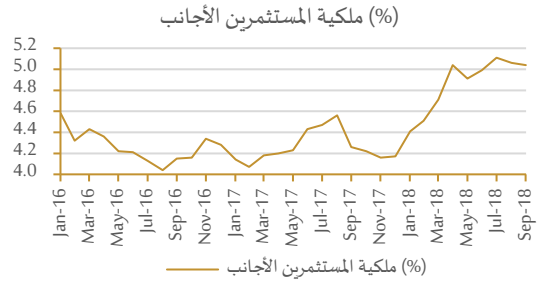

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين من المؤسسات من إجمالي قيمة التداول بشكل متواصل في الربع الثالث من عام 2018، بمتوسط بلغت نسبته 26.6% في الربع الثالث من 2018.

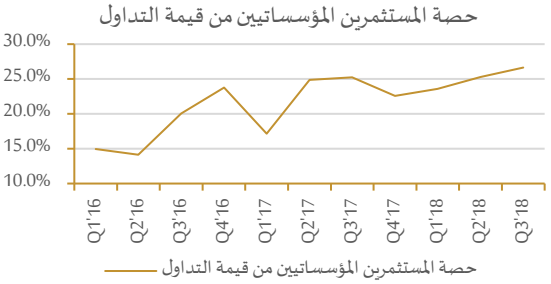

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي ارتفاعاً طفيفاً إلى 1.8% في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بنسبة 1.7% في الربع الأول من عام 2018.

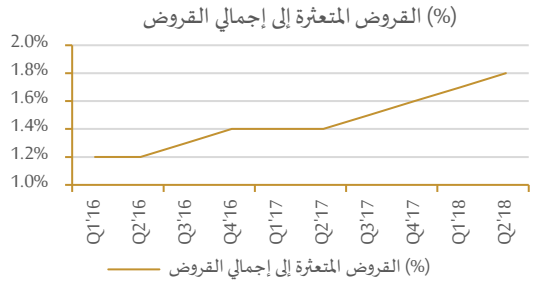

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفعت الأصول المدارة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 15.4% في الربع الأول من عام 2018 إلى 16.4% في الربع الثاني من عام 2018. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 6.7% على أساس ربع سنوي إلى 422.2 مليار في الربع الثاني من عام 2018. ومنذ بداية العام حتى تاريخه، ارتفعت الأصول المدارة بنسبة 8.0%.

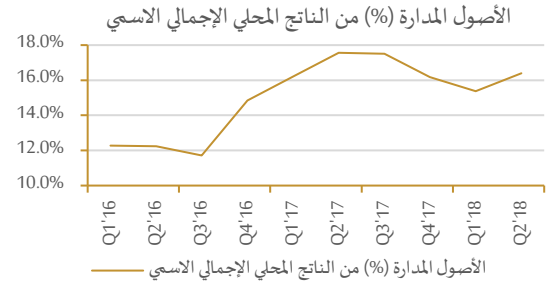

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

تراجعت نسبة القيمة السوقية لأكبر 10 شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) إلى 61.2% في نهاية سبتمبر 2018، مقارنةً بنسبة 61.7% التي سُجلت في نهاية يونيو 2018.

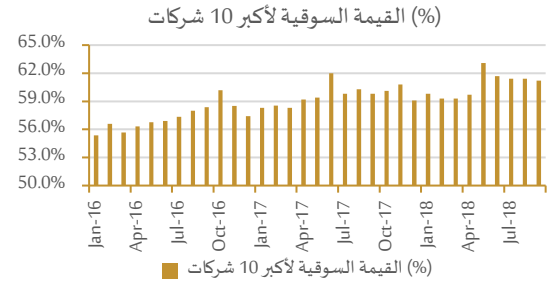

إيرادات الشركات

تراجعت إيرادات الشركات المدرجة في مؤشر سوق الأسهم السعودية بنسبة 2.2% على أساس سنوي إلى 157.4 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018. إلا أن الإيرادات ارتفعت بنسبة 2.6% على أساس سنوي إلى 326.8 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2018.

صافي أرباح الشركات

ارتفع صافي أرباح الشركات المدرجة في مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 21.5% على أساس سنوي إلى 31.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018. ويمثل نمو الأرباح على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً عن التراجع بنسبة 16.5% على أساس سنوي في صافي الأرباح في الربع الأول من عام 2018. وارتفع صافي الأرباح للنصف الأول من عام 2018 بنسبة 0.8% على أساس سنوي إلى 56.7 مليار ريال سعودي.

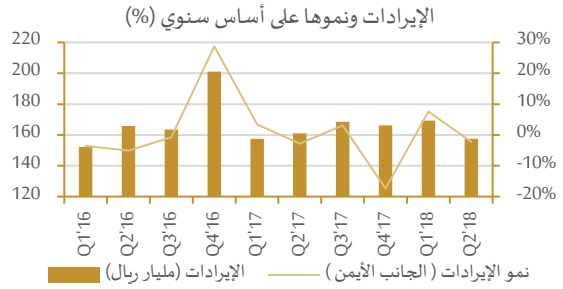

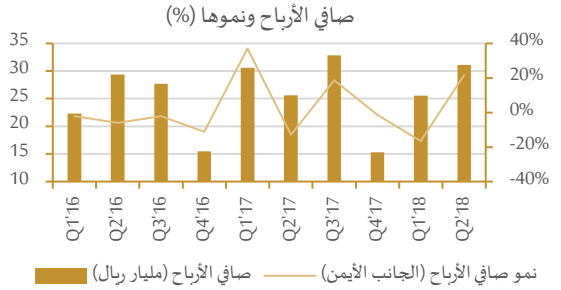

أصول و أرباح القطاع المصرفي

ارتفعت أصول القطاع المصرفي بنسبة 2.1% على أساس سنوي إلى 2,330.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018. وارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي المدرج في السوق المالية بنسبة 11.6% على أساس سنوي إلى 12.64 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018.

أصول وأرباح قطاع التأمين

ارتفعت أصول قطاع التأمين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.1% على أساس سنوي إلى 16.8 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018. وارتفع صافي أرباح قطاع التأمين بنسبة 46.8% على أساس سنوي إلى 0.5 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2018.

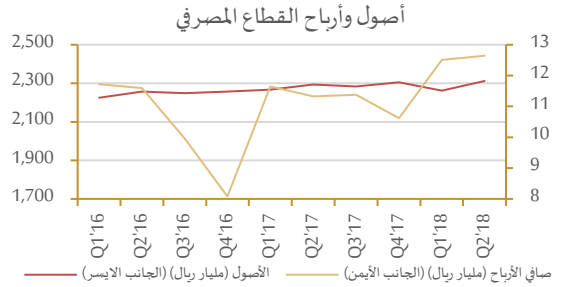

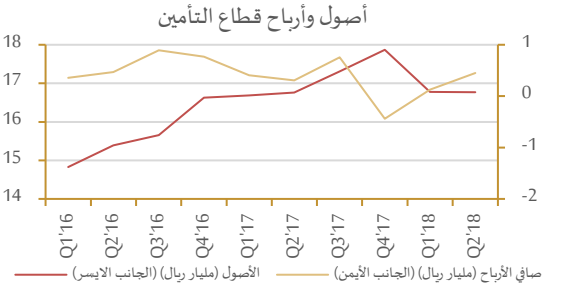

لمحات عن تطورات القطاع المالي

جي بي مورغان تعتزم ادراج السعودية في مؤشر السندات للأسواق الناشئة عام 2019

تعتزم جي بي مورغان إدراج إصدارات الدين الحكومي السعودي في مؤشرات السندات الحكومية السيادية للأسواق الناشئة في عام 2019. وسيبلغ وزن إصدارات الدين السعودي 3.1% من المؤشر. كما سيزيد الإدراج السيولة المتوفرة للدين الذي تصدره الحكومة والشركات المملوكة من جانب الحكومة مما يعزز قاعدة المستثمرين.

ويأتي هذا التطور وفقاً للمبادرات الاستراتيجية التي يستحدثها مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية لضمان استمرارية وصول المملكة العربية السعودية لأسواق الدين العالمية. وسيكون إدراج الإصدارات على مدى فترة تبلغ تسعة أشهر. ويمثل إدراج سندات الدين الحكومي خطوة رئيسية نحو تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في أسواق الدين العالمية و ذلك من ضمن مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي

مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية يطلق برنامج المتعاملين الأوليين

أعلن مكتب إدارة الدين العام عن إطلاق برنامج المتعاملين الأوليين للصكوك التابعة لبرنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي في 22 يوليو 2018م ضمن استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي لتعميق سوق أدوات الدين.

و يمكّن برنامج المتعاملين الأوليين مدراء الأصول من جهات مختلفة ممن ينتمون للمؤسسات المالية من تقديم طلبات الاكتتاب لحسابهم وحسابات عملائهم. الجدير بالذكر أن أبرز مسؤوليات المتعاملين الأوليين هي توسيع قاعدة المستثمرين بصفتهم موزعين في الأسواق الأولية، بالإضافة إلى دورهم المركزي في صناعة السوق وتقديم سعري العرض والطلب لجميع الإصدارات القادمة الخاصة ببرنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي. وستلعب صناعة السوق دوراً فعالاً في تنشيط الأسواق المالية ورفع مستوى السيولة في الأسواق الثانوية.

هيئة السوق المالية تبدأ بأصدار تصاريح في التقنية المالية

وافقت هيئة السوق المالية على منح أول تصريحين تجريبيين للتقنية المالية لشركتي سكوبر ومنافع للاستثمار، وذلك لتقديم خدمة التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية. وتأتي هذه التراخيص ضمن مبادرة "فتح الخدمات المالية لانواع جديدة من الجهات الفاعلة" احدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي.

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الر ابعة لعام 2018مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 16 يوليو 2018 مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية. واثنى المديرون التنفيذيون على الحكومة السعودية لما حققته من تقدم في تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحي. ورحب المديرون بالآفاق الإيجابية بوجه عام واتفق المديرون على أن مواصلة الالتزام بتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق سيساعد على تحقيق الأهداف المالية العامة.

مؤسسة النقد العربي السعودي تصدر تحديثاً للوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن صدور تحديث الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات. ومن أبرز التعديلات المُدخلة على الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات أنها أصبحت تغطي سائق المركبة المؤمن عليها البالغ عمره 18 عاماً وما فوق ويحمل رخصة قيادة.

تحسن ترتيب المملكة العربية السعودية في تقرير التنافسية العالمية 2018 لتحتل المركز 39

حققت المملكة العربية السعودية تقدماً في ترتيب التنافسية العالمية لتقفز إلى المركز 39 من بين 140 دولة في عام 2018 مقارنة بالمركز 41 من بين 135 دولة في عام 2017، وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 2018 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. وقد ارتفع مجموع نقاط المملكة في عام 2018 في تسعة مكونات من بين 12 مكوناً للمؤشر. وتشمل هذه المكونات المؤسسات، والبنية التحتية، واعتماد تقنية المعلومات والاتصالات، والصحة، والمهارات، وسوق العمل، والنظام المالي، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار. وفيما يتعلق بمكون استقرار الاقتصاد الكلي، أحرزت المملكة العربية السعودية مجموع نقاط 100 من أصل 100. ويشير التقرير أن تنفيذ الإصلاحات المقررة في رؤية المملكة 2030 سيزيد من ديناميكية القطاع الخاص والقدرة على الابتكار.

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP

برنامج تطوير
القطاع المالي
رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA